

## الأزمة المالية العالمية توفر فرصة للنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وإفريقيا

تقدم الأزمة المالية الفرصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والاقتصاديات المتطورة يتم إعدادها لسعة الإنتاج المخططة في الاقتصاديات النامية والتي تساعد علي تمكين إنشاء قوة شرائية جديدة وتوسع للسوق من أجل منتجاتها وخدماتها.

يعتبر التحدي هو: الاستثمارات المتزايدة في الإنتاج في الاقتصاديات النامية يكون محظور بسبب تكلفتها العالية الخاصة بالتصدير/الاستيراد، وحتى عندما يقوم الكثير بتوفير العديد من الشركاء الأكثر جذبا بناء على قربهم للأسواق المتقدمة.

في القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت، 19 و20 يناير، تم تحديد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علي أنها شريك اقتصادي قوي عالي للدول المتقدمة، وبصورة خالة تلك الدول في منطقة البحر المتوسط. والحافز هو البرنامج الجديد الذي يسمى "هيومولت" (الثروة البشرية). والبرنامج يقلل تكاليف التصدير/الاستيراد، من خلال تبني، "البنية التحتية السوفت"، والتي هي التكنولوجيا، والتدريب، والدعم التنموي المطلوب لعمل الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنافسة علي أساس عالمي.

الائتلاف العالمي للنقلات الفعالة (GCEL)، وهو شراكة عامة/خاصة غير ربحية قائمة في سويسرا، أعلن اليوم أن إطلاق "هيومولت" سيحدث في الأردن في مارس 2009. والحدث سوف يأتي بموظفي الحكومة الرسميين معا مع التكنولوجيا الإقليمية والعالمية العالية، والتمويل، وشركات التأمين. وحدث منطقة الشرق الأوسط في الأردن ستتبعه أحداث أخرى في آسيا في أبريل، وفي أوروبا في مايو، والحدث الأمريكي في يونيو.

الأزمة المالية العالمية الحالية قد جعلت قادة العالم يناشدون إلي التعاون بين القطاعات العامة والخاصة ساعين إلي الحل المستحدث والملموسة لبدء الاستشفاء. ولقد أظهرت GCEL القدرة علي إنشاء الكفاءات التشغيلية وتقليل تكلفة الاستيراد/التصدير بقدر 115 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط، وبأكثر من 600 مليار دولار عالميا. وهذا يوفر الفائدة لكل من الاقتصاديات النامية والصاعدة المرتبطة بالمجتمع العالمي وإنشاء الصحة عبر البشرية.

سوف تصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولى من أربعة مناطق عالمية (الأخرى هي الأمريكتين، أوروبا، آسيا) لتحت بدون تكلفة للمستخدمين النهائيين، التنمية العالمية لبرنامج البنية التحتية السوفت الخاص بها. وهذه التنمية ستتصرف كحافز لاستثارة الاقتصاديات الإقليمية وجذب استثمارات البنية التحتية الطبيعية (المصانع، الموانئ الجوية/البحرية، الطرق، السكك الحديدية، الجسور، من بين الأخرى) وهكذا إنشاء فوائد طويلة المدى لتلك الاستثمارات وإنشاء مناطق المشاريع الإقليمية، بدءا في شمال أفريقيا ومنطقة البحر المتوسط.

قال الكابتن/ صمويل سالوم، مؤسس GCEL أن "GCEL ستقوم بإحضار شركاء العمل التجاري مع في صناعات التمويل والتأمين والتكنولوجيا لضمان مشاركة الشركات الإقليمية المعروفة والموثوق فيها لتوصيل الدخل إلي هذه الشبكة الجديدة بصورة حقيقية. وهذه البنية التحتية السوفت ستخدم حاجة تقليل التكاليف التجارية كأساس لمثير اقتصادي عالمي جديد، بدون تكلفة للمستخدم النهائي".